سياسات الاصلاح الاقتصادي في العراق وتحرير التجارة الخارجية

د. ستار جبار خليل

في البداية ينبغي الاشارة الى أهمية الاصلاح الاقتصادي وضرورته بالنسبة للاقتصاد العراقي في ضوء واقعه المعاصر، واذا كان هذا الاصلاح بحد ذاته بهذه الأهمية، فان السياسات المعتمدة فيه، تُعد الاكثر اهمية وضرورة.

وفي هذا الاطار، وعلى الرغم من ان استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠٠٥-٢٠٠٧ بجميع تفاصيلها، قد مثلت مشروعاً طموحاً لاعادة ترتيب البيت العراقي واصلاحه اجتماعياً واقتصادياً، بل حتى سياسياً، فانها اكدت من ضمن ما اكدت عليه على سياسات الاصلاح الاقتصادي التي ستكون مجالاتها في: تعزيز القطاع الخاص وتطوير المؤسسات الحكومية وتخفيض الدعم بنوعيه المباشر وغير المباشر واصلاح الشركات الحكومية وتحرير التجارة الخارجية.

ان الاهتمام بتحرير التجارة الخارجية يأتي بهدف زيادة تشابك الاقتصاد العراقي مع الاقتصاد العالمي وازالة التشوهات في الاسعار وتعزيز القدرات التنافسية بعد ان تم تخفيض الرسوم على الاستيراد وتوحيدها في رسم موحد بنسبة (٥٪) مع قيمة السلع المستوردة باستثناء الغذاء والدواء.

هنا من الممكن ان يثار السؤال الآتي: أيهما يحظى بالأولوية، الاندماج بالاقتصاد العالمي، أم تعزيز القدرات التنافسية لصناعتنا المحلية؟ وان كانت الخطوة الأولى مهمة لتحقيق الثانية، فما استعدادات الاقتصاد العراقي للاستفادة من فرص التكيف مع الاقتصاد العالمي وامكاناته؟

فكما هو معروف، ان القاعدة الصناعية في العراق اليوم ضعيفة بما لا يمكنها من الانتفاع من فتح الاسواق الخارجية بالنسبة الى السلع الصناعية، ثم ان تحرير تجارة الخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية ليس في مصلحتها بوجه عام بعد ان مر. ويمر. بظروف مازالت صعبة للغاية، اكثرها وضوحاً الحروب و الحصار الاقتصادي الذي امتد لأكثر من عقد، ثم مرت بعده سنتان اثر الاحتلال اتسمت بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والامني، مما أدى الى تخريب القاعدة الصناعية وتدميرها لأسباب معروفة مثل أعمال النهب وسوء الظروف الأمنية، وغلق بعض المصانع لعدم توافر المواد الأولية أو بسبب انقطاعات التيار الكهربائي، ثم المشكلة الكبرى التي تمثلت في فتح الحدود ومنح السلع الاجنبية ومن مناشئ مختلفة حرية الدخول واغراق السوق العراقية، هذا علاوة على ان الاقتصاد العراقي في حقيقته يصنف من ضمن الاقتصادات أحادية الجانب، أي التي تتميز بعدم تنوعها، ولهذا فأن الاحتمالات تبدو ضئيلة لحدوث زيادة في صادراته نتيجة تحرير التجارة ربما باستثناء النفط الذي لم يدخل أصلاً في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. مقابل ذلك فان الاحتمالات تبدو قوية لزيادة الواردات المقترنة بارتفاع فاتورة الغذاء المستورد وارتفاع كلفة استيراد التقانة والمنتجات المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية جراء عدم التميز بأي ميزة نسبية في أي من هذه الجوانب، وكذلك بسبب تخفيض قيود الاستيراد أو ازالتها، مما يعني ان العراق من الممكن أن يواجه بعض المشكلات المالية بسبب فقدان جانب مهم من الموارد التي كان يحصل عليها من التعريفات الجمركية، علاوة على مواجهة اعباء المدفوعات الدولية في ظل ظروف صعبة لايزال العراق يعاني فيها ضعفاً في قدراته على الوفاء بالتزاماته الدولية.

ومما لاشك فيه ان خطراً كبيراً قد يهدد الاقتصاد العراقي في ظل البيئة الاقتصادية العالمية المعاصرة التي صنعتها العولمة ومنظمة التجارة العالمية، اذا ما قام العراق بفتح أبواب أسواقه على مصاريعها وذهب الى مسافات بعيدة في تحرير تجارته الخارجية وتحرير أسواقه قبل ان ينمي قدراته التنافسية.والخطر هنا . بشكل عام . كما يقول (د. ابراهيم العيسوي) هو خطر (اللعب مع الكبار) بكل ماتحمله الكلمة من معنى، وما ينطوي عليه من عدم تكافؤ أو حتى غياب التقارب . في القوة الاقتصادية و (الكبار) هنا، هم بالطبع الدول الرأسمالية الكبيرة والشركات العملاقة متعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية الاقليمية التي تتمتع فيها تلك الدول والشركات ذاتها بالنفوذ الاكبر والسيطرة الاعظم، ونتيجة هذا الوضع معروفة، فما لم يسبقه استعداد لتحسين كل من القدرة التنافسية والقدرة التفاوضية، فعلى أقل تقدير يتم استبعاد الدول الصغيرة أو الضعيفة اقتصادياً وتهميشها وتبعيتها ان لم نقل انسحاقها.

لقد اندفعت دول جنوب شرق اسيا على طريق الاصلاح الاقتصادي فقامت بتحرير الاقتصاد والأسعار والتجارة الخارجية وازالة القيود المفروضة على الأسواق وسارعت للاندماج الشديد في الاقتصاد العالمي، الا ان ما شهدته في عام ١٩٩٧، والذي اعتبر من أخطر الازمات الاقتصادية التي تعرض لها العالم في زمن العولمة حتى الآن، برهن على انه بالرغم من الانجازات الاقتصادية التي حققتها هذه الدول فانها لاتزال دولاً صغيرة ذات اقتصادات محدودة القدرات مقارنة مع الكيانات الاقتصادية العملاقة التي صارت تتحكم في مقادير الاقتصاد العالمي.

ان تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية لايحددها تحرير التجارة أو تقييدها فحسب، انما يتطلب ذلك مزيداً من التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية باعتبارها ضرورية لرفع القدرات الادخارية وحشد الموارد، وتشجيع الاستثمار والاهتمام بالتطوير الثقافي، ثم ان تحرير التجارة وامكانية الاستفادة من هذا التحرير يعتمد على درجة أو مرحلة التطور الاقتصادي الذي تبلغه الدولة ومستوى قدراتها التنافسية، وكلما حققت تقدماً كبيراً في هذين المجالين استطاعت الدولة ان تجد لها موقعاً مؤثراً في أسواق الدول الأخرى بسهولة.

واذا كان الأمر كذلك، كيف يمكن للعراق أن يندمج في الاقتصاد العالمي واقتصاده يعاني اليوم تخلفاً شديداً؟ ولماذا التسرع قبل ان نكون مؤهلين لمواجهة الاثار السلبية التي يمكن ان تتركها عملية الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية؟

ان اعادة هيكلة مؤسساتنا الاقتصادية بعد دراسة جدواها الاقتصادية والعمل على رفع معدل الادخار المحلي والاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتوفر قاعدة البيانات والمعلومات وتسخيرها لخدمة رجال الأعمال والمستوردين والمصدرين وحتى تقديم بعض الدعم للصادرات العراقية في الأقل في المراحل الأولى من عملية الاصلاح، كلها خطوات مهمة ينبغي الاهتمام بها قبل الاقدام على تحرير التجارة الخارجية، وكذلك فان دور الدولة له أهميته في وضع السبل لانشاء مزايا تنافسية لبعض صناعتنا المحلية، وفي هذا الاطار يأتي دعم القطاع الخاص ودوره الفاعل في عملية الاصلاح الاقتصادي عندما يستجيب لطبيعة المتغيرات الاقتصادية المحلية والاقليمية والدولية فيساهم بتنمية سلع وصناعات عراقية عالية الجودة، ومن دون ادارة حكيمة للاقتصاد وتدير وتنظم تنفيذ سياسات الاصلاح الاقتصادي هذه، فاننا مهما اندمجنا في الاقتصاد العالمي وحاولنا التكيف مع متغيراته فان الاقتصاد الوطني سيبقى مهمشاً، وسنبقى نحن مجرد مستهلكين لا منتجين يحسب لسوقنا الف حساب بعد ان غزت السلع الأجنبية سوقنا المحلية وأصاب الكساد انتاجنا الوطني ومثل فاعليته.

ممارسات مريبة في تنفيذ مشروعات للاستثمار الاجنبي

حسام الساموك

طفت على السطح مجموعة متنوعة من المشاركات بين شركات ومصارف ومجموعات استثمارية عربية واجنبية مع عدد كبير من المصارف العراقية على وفق نسب واتفاقات مختلفة. فقد دخل مصرف الصادرات الاردني بمشاركة مع المصرف الاهلي العراقي بنسبة ٤٩ بالمائة من الاسهم، في حين كانت مشاركة المصرف الوطني الكويتي مع مصرف الائتمان العراقي بنسبة ٧٥٪ من الاسهم اضافة الى عشرة بالمائة اخرى لمجموعة التنمية الدولية، وتحققت مشاركات اخرى مع كل من مصارف دار السلام وبابل وبغداد والوركاء. وتجرى مفاوضات لاخرى مماثلة مع المتحد والشرق الاوسط وربما الاستثمار، كما تتردد في الاوساط المالية تقولات عن مشاركات محتملة لاطراف خليجية مع المصرف الاسلامي وربما مصرف البصرة، برغم ان بعض المصارف العراقية تجاهر بعدم رغبتها في تلك المشروعات وتحاول ان تحتفظ باستقلاليتها مثل المصرف التجاري برغم ما تعرض للعبة ايهام مقصودة من قبل اشخاص معينين حين اشاعوا خبر اتفاقه مع جهة اجنبية ليحققوا مكاسب غير مشروعة نتيجة بيعهم ما يقرب من ستين مليون سهم باسعار تزيد على معدل سعره بما يقرب من نسبة ٤٠ بالمائة.

وحين نعود لنقوم عمليات المشاركة التي لاشك انها حققت انجازاً ملحوظاً لتلك المصارف عزز موقعها المالي، بل صعد سعر اسهمها الى ما يزيد على ستة عشر ضعفاً كما تحقق في سعر مصرف دار السلام مثلاً، حيث كان سعره لايتجاوز (٢,٦٠٠) دينار للسهم الواحد فاضحى سعره حسب نشرة آخر جلسة للبورصة اربعين ديناراً. لكن ملاحظات مازال يصر عليها مراقبو تلك العمليات بما يرسم اكثر من علامة استفهام، وهي لماذا جرت عمليات التفاوض واجراءات البيع والشراء في غرف مغلقة، بل خارج العراق في بعض الاحيان. الم تنص قوانين التداول بالاسهم على حصر التداولات داخل سوق البورصة لتكتسب شرعيتها، وهنا يبرز السؤال المحير: من يضمن سلامة هذه التعاقدات وبانها لم تتضمن اتفاقات جانبية لمصلحة هذا المتفاوض او ذلك الوسيط؟ وعلى صعيد آخر، أليس عرضها للعيان على لوحة تداولات البورصة سيحقق بالضرورة مكاسب اكبر لصالح المصرف المعروضة أسهمه للبيع حين تتم عملية التداول بحضور اكثر من طرف يقبل على الشراء فينعكس مبدأ العرض والطلب بما يحقق اكبر الفوائد المنتظرة لمصلحة المصرف الوطني، وعموم مساهميه.

وحين نعرض هذه الملاحظة التي لا تخلو من هواجس الريبة، لا نستهدف مساءلة الاطراف التي تفاوضت في السر او العلن، بقدر ما نسائل الاجهزة الرقابية التي منحت تلك العمليات مباركتها وموافقتها النهائية مثل البنك المركزي العراقي ودائرة تسجيل الشركات، ناهيك عن كونها الجهات القطاعية للمؤسسات المصرفية حيث تتحمل بالضرورة مهمات النصح والمشورة بشأن افضل الوسائل امانة وشفافية ومصلحة للاقتصاد الوطني.

ان ما ينبغي تذكره هنا ان مؤسساتنا المصرفية وكل شركاتنا متنوعة الاختصاصات ليست عبئا يتسابق الجميع لدفعها في لعبة الاستثمار الاجنبي التي لا تخلو من مخاطر الاستحواذ والابتلاع، بقدر ما تحملنا المسؤولية الكاملة في استنباط أي الوسائل اجدى في تفعيل دورها وتنمية ادائها وتعزيز حضورها في مسيرة اقتصادية معافاة.

١٠ مليارات دولار إصدارات الصكوك الإسلامية المتوقعة عام ٢٠٠٦

توقعت مصادر مصرفية أن يتم إصدار صكوك إسلامية بقيمة ١٠ مليارات دولار خلال عام ٢٠٠٦ وأن تجتذب البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ما يتراوح بين ٤٠ ٪ و٥٠ ٪ من المدخرات بالدول الإسلامية خلال السنوات العشر المقبلة.

وقدر محافظ مؤسسة نقد البحرين (البنك المركزي) رشيد المعراج. بحسب ما نشرت جريدة "الشرق الأوسط" اللندنية الثلاثاء ١٧-٥-٢٠٠٥ حجم الصكوك الإسلامية المصدرة خلال العام المقبل بما يقارب ١٠ مليارات دولار.

وأضاف أنه، وفقاً لإحدى الدراسات، فقد زادت استثمارات الصكوك ٣ أضعاف في عام ٢٠٠٤ إلى ٦,٧ مليار دولار، ونما سوق الصكوك الإسلامية (السندات) في منطقة الخليج ليبلغ ٤ مليارات دولار في نهاية عام ٢٠٠٤، وأن صكوك حكومة باكستان البالغة ٦٠٠ مليون دولار أمريكي أضافت قيمة كبيرة إلى الأسواق الدولية. معتبرا أن أسواق الصكوك قد أخذت في الانتعاش والنضوج مع زيادة مؤشرات النجاح.

من جانبه. توقع الأمين العام للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية عز الدين خوجة أن تجتذب البنوك الإسلامية ما بين ٤٠ ٪ و٥٠ ٪ من المدخرات الإسلامية العالمية خلال الأعوام العشر المقبلة، مدللا على ذلك بحجم الودائع الإسلامية في حساب الاستثمارات الخليجية التي تضاعفت أكثر من مرتين ونصف المرة خلال السنوات الخمس الأخيرة.

وقال في افتتاح المؤتمر الدولي لأسواق المال الإسلامية بالبحرين إن الصناعة الإسلامية أصبحت جزءاً رئيسياً ضمن النسيج المالي العالمي، كما أنها أصبحت رقماً أساسياً في العمل المصرفي الإقليمي والدولي، مشيراً إلى انتشارها الواسع على مستوى دولي من حيث العدد ومعدلات النمو التي تبلغ نسبتها في الأصول ٢٣ ٪ سنويا، مما يعني أنها تتضاعف كل ٤ سنوات.

وتنظم هذا المؤتمر السوق المالية الإسلامية الدولية والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

وأضاف خوجة أن سوق الصكوك الإسلامية شهد نموا سريعا وملحوظا وغير مسبوق خلال السنوات الثلاث الأخيرة، خصوصا بعد مساهمة الدول والجهات الحكومية ولا سيما البنوك المركزية لعدد من الدول الإسلامية في طرح مثل هذه الصكوك، مما فتح الأبواب الواسعة لانتشارها وأدى إلى توجيه اهتمام العالم الغربي بها ومبادرته بالمشاركة بدور فاعل والمساهمة فيها.

واعترف أنه برغم هذا النمو إلا أن حجم الصكوك الإسلامية مازال ضعيفا مقارنة بالسندات التقليدية عالميا والتي تعد بالتريليون دولار، ولكن كل التحاليل والإحصاءات تشير إلى أن نسبة النمو السنوي لإصدار الصكوك الإسلامية تمثل أضعاف نسبة النمو للسندات التقليدية.

وأوضح أن الاستثمار في الصكوك الإسلامية غير مقصور على المسلمين فقط، بل يمكن لغير المسلمين الاكتتاب فيها، مشيرا إلى أن رواج الصكوك الإسلامية لا يقتصر على البلاد الإسلامية فقط، حيث لاقت إقبالا في البلاد الأوروبية.

شركات الإمارات تجمع ١,٥ مليار دولار في اكتتابات أسهم جديدة

تقترب شركات في دولة الإمارات العربية المتحدة من جمع نحو ٥,٥ مليار درهم (قرابة ١,٥ مليار دولار) من خلال إصدار أسهم للاكتتاب العام أول مرة خلال الفترة القادمة وحتى نهاية العام. وذلك حسب ما صرح به الرئيس التنفيذي لشركة "المستثمر الوطني" كريم الصلح. بينما قالت مصادر أخرى إن عددا آخر من الشركات أحجم عن طرح أسهم بسبب القواعد المفروضة من جانب وزارة الاقتصاد وسوقي دبي وأبو ظبي الماليتين.

وقال الصلح إن "المستثمر الوطني" ومقرها أبوظبي ستتولى إدارة نحو نصف الإصدارات المنتظرة وأن هذا الوقت رائع لطرح أسهم للاكتتاب العام. مشيرا إلى أن معدل السعر إلى العائد في سوق الأسهم في الإماراتية يماثل المعدل السائد في الأسواق الكبرى ومنها الولايات المتحدة وأوروبا.

وأضاف أن أسهم شركات الإمارات "مقومة بسعر معقول" حاليا مشيرا إلى الاحتمالات الجيدة لنمو أرباح الشركات المدرجة أسهمها بالسوق في المستقبل. لكنه استدرك قائلا: "لن أقول إنها تمثل فرصا".

وأشار إلى أنه إذا أرادت شركة زيادة رأس المال فان أرخص سبيل في الوقت الحالي هو طرح أسهم وليس من خلال الدين.

وحول ظاهرة تغطية الاكتتابات الرقم المستهدف عشرات المرات في العديد من الاكتتابات السابقة. قال إن تجاوز الاكتتاب للأسهم المطروحة يرجع جزئيا إلى وفرة السيولة وإلى قوانين دولة الإمارات التي تنص على أن وزارة الاقتصاد يجب أن توافق على قيم الشركات التي تدرج في السوق. وعادة ما يكون ذلك بأسعار دون القيمة السوقية.

وبشأن القواعد التي تقضي بأنه يتعين على الشركات طرح ٥٥ ٪ في الأقل من أسهمها للاكتتاب العام. قال إنه سيتعين على أسواق رأس المال أن تتطور وتتبنى قوانين وأنظمة جديدة بمرور الوقت للبقاء في مسارها وإلا فان الشركات ستنتقل إلى أسواق أسهم أخرى في ظل وجود منافسة.

وأضاف أن سوقي دبي و(أبو ظبي) تخاطران بفقد شركات لمصلحة سوق "دبي المالي الدولي" الجديدة المقرر أن يبدأ العمل فيها في ٢٦ أيلول ,, ٢٠٠٥ وتسمح للشركات بإدراج ٢٥ ٪ فقط من أسهمها وبسعر السوق دون تدخل من الحكومة.

وذكر أن شركته تجري محادثات مع شركات عربية في دول مجلس التعاون الخليجي بشأن تسجيل أولى محتمل في سوق دبي المالي الدولي. وأن هذه الشركات ما زالت تفكر فيما إذا كانت ستدرج أسهمها في مرحلة اختبار أولية وتكسب صفة أنها من أوائل الشركات التي أدرجت أسهمها في السوق أم تنتظر لترى ما سيحدث.

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٦٠	١٤٧٠
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨

في غياب الضوابط والمؤهلات

قفز عدد شركات السفر والسياحة الى اكثر من الف!

ستار الحسيني

مع قدوم موسم الصين بدأت لافتات الاعلان والترويج السياحي ترتفع امام مكاتب السفر والسياحة في بغداد والمحافظات، ومعروف ان هذا السوق قد عانى ركوداً واضحاً طوال عقدين من الزمن، ففي العقد الاول انشغل البلد في حروب خارجية، وفي الثاني الحرب الاقتصادية التي تمثلت بالحصار الاقتصادي الذي فرض على النظام المباد ودفع ثمنه شعبنا الصابر.

وحين تغير الوضع السياسي في العراق تبع ذلك تغير واضح في الاقتصاد العراقي، إذ بدأت القطاعات تستعيد عافيتها وكان لزاماً على قطاع السياحة ان يتأثر بذلك.

"الحدث الاقتصادي" قامت بجولة في هذا السوق، اخترنا شارع السعدون الذي تنتشر فيه مكاتب السفر والسياحة سابقاً ولاحقاً ووقفتنا كانت مع السيدة دينا تحسين مديرة مبيعات شركة الصقور للسفر والسياحة لتحدثنا عن مستجدات هذا السوق بالقول:

. كما هو معروف ان الموسم السياحي يبدأ مع بداية موسم الصيف، ولا سيما بعد انتهاء السنة الدراسية بكل مراحلها، ففي هذا الموسم اتفقنا مع شركات تركية ومصرية وسورية للبدء بارسال قوافل السياح من بغداد الى مدن تلك الدول وهناك برامج معدة تغري القادمين او العازمين على الترويج السياحي للسفر مع شركات السفر المتنافسة . الا ان الاسبوع الماضي الذي شهد عدة تفجيرات في هذا الشارع حال دون وصول المستفسرين او الذين يرومون الحجز الى مكاتبنا وهذا معناه ان الجانب الأمني يؤثر سلباً على عملنا والاعمال الاخرى.

❖لماذا اقتصرتم على مصر وسوريا وتركيا؟

. ذلك ان (فيزا) دخول هذه الدول ليست صعبة الحصول اضافة الى قربها من العراق، أما الدول الاوربية فهناك ضوابط وشروط لدخولها تجعل السياحة بالنسبة للعراقيين مستحيلة فيها، وهناك سفرات في سياحة دينية كالذهاب الى العتبات المقدسة في ايران لمشهد الامام موسى الرضا (ع) والذهاب الى العمرة وهذه مستمرة لاتخضع الى موسم ما.

❖والاسعار هل هي مناسبة؟

. دعني اقول اننا لا نربح في أسعار السفرات إلا الشيء القليل لاننا نؤسس لمستقبل شركاتنا، فسفرة تركيا والتي لايزيد سعرها على ٣٦٠ دولاراً لا نربح منها اكثر من عشرة دولارات فاذا ما سيرنا عشر قوافل سياحية وفي كل قافلة ثلاثون سائحاً فهذا مبلغ لا يستهان به من اصل ربحنا.

وسألنا صاحبة شركة ادبية للسفر والسياحة عن معاناة شركات السفر في الوقت الحاضر فقالت:

. نحن نعاني من الدخلاء على هذا القطاع، فالقطاع حساس ويتعامل مع راحة السياح بينما هجمت علينا مئات الشركات الوهمية الجديدة مستغلة الفراغ الاداري للدولة فقامت مجاميع عديدة بفتح شركات دون الرجوع الى ضوابط الهيئة العامة للسياحة مما أساء الينا وأساء الى السائح العراقي.

❖وما الضوابط التي ضربت عرض الحائط؟

. من جملة الضوابط ان تكون لمؤسس الشركة والعاملين بها خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات في المؤسسات السياحية او شركاتها ويجب ان يحمل مؤهلاً جامعياً في اقل تقدير، وهناك مواصفات تقنية في هذا العمل تخضع الى اختبار دقيق من قبل خبراء السياحة، اما الآن فمن حلم في الليل بتأسيس شركة سياحية يقوم بتنفيذ حلمه في اول الصباح دون ضابط.

❖وما عدد الشركات في السابق نسبة الى عددها الحالي؟

. عدد الشركات كان لايتجاوز (٢٣٠) شركة سياحية اما الآن فقد تجاوز عددها الالف شركة اضافة الى ما موجود من المدن والمحافظات، واقول وبدقة ان اغلب الشركات المؤسسة حديثاً لاتملك خبرة سياحية وحقيقة الامر ان العراق اذا اريد له ان يكون بلداً منتظماً من هذه الناحية فعلى الجهات المعنية ان تعيد النظر بحمى الشركات التي انتشرت بلا ضوابط.